اتيانه بغيره للبيع وفي الكردي ايضا على قول الشرح في جواز اخذ
علف والدواء ان وجد بسببه قال وهذا معتمد الشيخ في تحفته و
الاسنا وشرحي التنبيه والمنهاج للخطيب واعتمد في النهاية
وشرح الدرجية جواز اخذه اخذا ليستعمل اذا وجد السبب قال
السيد عمر ولعله اوجه وعلى الاول اذا وجد السبب جاز اخذه
ولو للمستقبل وقيده في التحفة في علف البهائم بحثا بما اذا لم
يتيسر اخذه كلما اراده وقيده عبد الملك السيد عمر في مسألة
الدواليبي قوله كما في الفتح وعبارته ولا قطع وقلع ما اي
شجر او حشيش يوخذ لعلفه بسكون اللام لبهيمة ودواء الخ
وفي الامداد ولا قطع ما يوخذ لعلف الخ فاطلق وقوله وفي
التحفة اي نبات الحشيش لا الشجر هو كذلك وتوضيحه عبارة
الروض ويحرم قطع حشيشه الاخضر وقلع يابسه فلو
اخلف ما قطعه فله ثمان ويجوز رعيه وكذا قطعه
للبهائم والتداوي اه وفي النهاية والاصح اخذ نباته من
حشيش ونحوه والظاهر ان الشجر ليس من نحو الحشيش ونحوه
المغنى وعبارة الروض اما غير الاشجار فكل البهائم يحرم
قطعه الى ان قال ولو اخذ الكلا لعلف البهائم يحرم قطعه
الى ان قال ولو اخذ الكلا لعلف البهائم جاز على الاصح
اه وهي كالصريحة فيما قاله في التحفة قوله وجوز الغزالي
الخ وعبارة المنهج قوله ويستثنى من المنع الاذخر لحق به المحب
الطبري ما يتغذ به كالرجلة والنبات المسمى بالبقلة ونحوها
قال الاذرعي في معنى الزرع وكالاذخر غيره اذا احتاج اليه ولو
للتسقيف كما اعتمده الاسنوي اخذا من اطلاق الغزالي

والحاوي

والحاوي الصغير قاله وقل من تعرض لذلك اه ونقل ذلك
في الامداد وعقبه بقوله لكن اعترضه المصنف بانه يفهم جواز
قطع الشجر لاجلها اي الحاجة وليس ذلك على اطلاقه اه و
يوضحه ما مر انفا في الفرع الاتي قوله الاجبط يوذي
فيحرر بانهم ان اجبط الذي لا يوذي اي لا يكسر اغصانها
ولا يمنع نموها يجوز للحاجة قوله وثمرها وعود السواك
اي يجوز اي يجوز اخذ ثمر الاشجار والزروع وعود السواك
وسياتي الكلام على عود السواك وغيره من الاغصان قوله
فرع الخ فيه مواقفة للمر عن الامداد ومخالفة لما مر عن التحفة
والمنهج تبعا للغزالي والحاوي ان الحاجة تجوز قيه غير الاذخر
من الشجر وما جاز فيه قوله الا لاضطرار انظر ما هو الاضطرار
ولعله حيث لم يوجد غير اشجار الحرم فليحرر قوله شجرة كبيرة
اي عرفا بالنسبة لنوعها وان كانت صغيرة بالنسبة لبعض
الانواع وبمثله يقال في الصغيرة قاله الكردي فليراجع وفي
التحفة وفي الكبيرة وان لم يتاتى نحوها خلافا لمن اشترطه
ومن ضبطها بانها ذات الاغصان اذا كثرت المشرع
قوله تجب بقرة مجزية في الاصحية قال ع ش الامداد وقوله
الاستغصاها لا يشترط فيها ذلك استغربه الاذرعي والزركشي
وان مال اليه في المهمات اي انه يجزي فيه تبيع لانه عهد
ايجابه في الثلاثين ولم يعهد ايجابه بشاة دون بين
الاضحية قال في التحفة وهو مردود بقلة وتوجيهها قوله
ويجزي عنها بدنة ونظر فيه الزركشي بانهم لم يسمحوا في جزاء